الأمم المتحدة

A/HRC/50/51

الجمعية العامة

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتسم تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" هو ونداؤه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان بأنهما متكاملان ويعزز كل منهما الآخر، ويهدفان إلى النهوض بالطيف الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز مركزية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة.

ويعكس هذا التقرير أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، ويوضّح كيف تسهم المفوضية في تعزيز حماية حقوق الإنسان والتنمية. ويقترح التقرير طُرقاً ممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وينظر أيضاً في الكيفية التي يمكن بها للمفوضية أن تواصل إسهامها في تحقيق خطتنا المشتركة ونداء العمل من أجل حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/47، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن أعمال المفوضية السامية بشأن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، مع اقتراح الطرق الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

ثانياً- خطتنا المشتركة والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

2- اتفقت الدول الأعضاء، في إعلانها المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة[1]، على أن التحديات العالمية مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا باستجابات مترابطة، عن طريق إعادة تنشيط تعددية الأطراف. وبناء على ذلك، وفي لحظة حاسمة في تاريخ البشرية، أصدر الأمين العام خطتنا المشتركة[2]، وهي خارطة طريق لمستقبل مستدام للناس ولكوكب الأرض والرخاء والسلام، توحِّده الشراكة والتعاون والتضامن الدوليان.

3- وتؤكد "خطتنا المشتركة" على أن الوقت قد حان لإعادة تبني التضامن العالمي وإيجاد طرق جديدة للعمل معاً من أجل تحقيق الصالح المشترك. وهي تدعو إلى إيجاد عقد اجتماعي مُجدَّد يرتكز على حقوق الإنسان، ويضع الحقوق في صميم رؤية الأمين العام لنظام متعدد الأطراف أكثر ترابطاً وشمولاً للجميع وفعاليةً. وهي تشدّد على الأهمية الأساسية للثقة المبنية على جملة أمور من بينها المشاركة الشاملة للجميع والآمنة، بما في ذلك جعل أصوات النساء والشباب والمهمشين مسموعةً، بغية إيجاد فهم أفضل للأمور التي تهمّ الناس وكوكب الأرض. ويُشار فيها إلى الوصول بنطاق تطبيق حقوق الإنسان إلى حدود جديدة – بما في ذلك العالم الرقمي المتغير باستمرار – باعتباره مجالاً هاماً للمتابعة، وبصورة محددة من أجل توضيح وتحديث أُطر حقوق الإنسان بغية استيعاب التحديات والقضايا الجديدة والناشئة والاستجابة لها. وهي إذ تنظر إلى ما أبعد من آفاق التحديات القائمة اليوم، فإنها تخصص حيزاً هاماً للحاجة إلى الأخذ برؤية أطول أجلاً في مجال صنع القرار ورسم السياسات تضع في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة.

4- وفي "خطتنا المشتركة"، يجدد الأمين العام التزامه بـ "أسمى التطلعات: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"[3]. وتماشياً مع ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، فإنه يسلط الضوء على أهمية جعل التزامات حقوق الإنسان نقطة مرجعية في تصميم وتنفيذ برامج الأمم المتحدة، والمساعدة الإنمائية، ومبادرات منع نشوب الأزمات. وتسعى "خطتنا المشتركة" إلى تحويل وجهة السرد إلى الحقوق كتدابير لحل المشاكل، ما يتيح فرصة لاستخدام النطاق الكامل لحقوق الإنسان بدرجة أكثر استباقية بكثير، بما في ذلك بغية تعزيز المؤسسات وزيادة المرونة المجتمعية. وفي نهاية المطاف، تكرر "خطتنا المشتركة" التأكيد على ما لحقوق الإنسان من مكانة محورية للعمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك عن طريق التأكيد على المدى الذي تنعكس في حدوده فعلاً اعتبارات حقوق الإنسان في مخططات العمل الحالية، مثل أهداف التنمية المستدامة.

(1) قرار الجمعية العامة 1/75.

(2) انظر الرابط: https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/.

(3) انظر الرابط: www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-02-24/secretary-generals-general-assembly-briefing-the-call-action-for-human-rights-bilingual-delivered-scroll-down-for-all-english-version.

ثالثاً- تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

ألف- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

1- الوجود العالمي

5- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إعطاء الأولوية لتنفيذ "نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" (نداء العمل من أجل حقوق الإنسان)، مع التركيز على ضمان المسؤولية، على نطاق المنظومة بأسرها، عن حقوق الإنسان وعلى القيادة المطلوبة على نطاق الأمم المتحدة، وكذلك على الضرورة البالغة لتكثيف التنفيذ على الصعيد القُطري. كما واصلت المفوضية، بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام، دعم الجهود المشتركة بين الوكالات لضمان أن تحظى قيادة الأمم المتحدة على الصعيد القُطري والجهات العاملة على الأرض بما يلزم من دعم وتجهيز كافيين لتنفيذ نداء العمل من أجل حقوق الإنسان. وكان الهدف هو دعم تحديد الإجراءات الملموسة الهادفة إلى معالجة أكثر قضايا حقوق الإنسان أهمية واغتنام الفرص لدفع الخطة إلى الأمام بغية إحداث تغيير حقيقي في حياة الناس.

6- وفي إطار 'نداء العمل من أجل حقوق الإنسان'، بدأت المفوضية، جنباً إلى جنب مع 12 كياناً آخر من كيانات الأمم المتحدة، في إجراء استعراض رئيسي لجميع التحليلات القُطرية المشتركة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي وُضعت منذ بداية عملية إصلاح الأمم المتحدة في عام 2019؛ بشأن تكامل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

7- وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع مكتب التنسيق الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة العمل الدولية، بعقد حلقة عمل استراتيجية لمدة ثلاثة أيام في أيار/مايو 2021 بشأن تفعيل "العقد الاجتماعي الجديد" عن طريق الحد من أوجه انعدام المساواة ووضع حقوق الإنسان في صدارة وصميم عمليات المشورة والتدخلات الاجتماعية-الاقتصادية الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما أن المفوضية، بمبادرتها لتلبية الاحتياجات المفاجئة، قد قدَّمت المشورة إلى أفرقة الأمم المتحدة القُطرية بشأن 61 تحليلاً قُطرياً مشتركاً، وأسهمت في 21 استعراضاً إقليمياً شهرياً، وقدمت 15 إحاطة ودورة تدريبية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمبادئ التوجيهية لأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والتي تشمل النهْج القائم على حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب. أما 'مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة' فقد أَطلقت جولة جديدة من ثمانية مشاريع تغيير وليدة[4]، نُفِّذت بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وشركاء وطنيين ومنظمات مجتمع مدني، بغية دعم الأفرقة القُطرية والحكومات في تنفيذ الاستجابات الاجتماعية – الاقتصادية القائمة على حقوق الإنسان. وأجرى الاقتصاديون التابعون لمبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة مشاورات مع الاقتصاديين التابعين لمكتب المنسقين المقيمين في 29 بلداً في عام 2021 وهم الآن جزء من شبكة الخبراء الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة التي تنسِّق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمورها.

8- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة دراسية بين الدورات بشأن الحصول على اللقاحات والأدوية، سلطت الضوء على التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي والتدابير الرامية

(4) ما وصل بمجموع عددها منذ عام 2020 إلى 38 مشروعاً.

إلى تحسين وصول الجميع إلى اللقاحات[5]. وأشارت المفوضة السامية، في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان[6]، إلى أن النشر والتوزيع غير المتكافئين للقاحات كوفيد-19 قد شكّلا إخفاقاً كبيراً في الاستجابة العالمية للجائحة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وكررت نداءها لمعاملة لقاحات كوفيد-19 باعتبارها منافع عامة عالمية، ولتعزيز التعاون الدولي على زيادة المعروض من اللقاحات لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس: COVAX) من أجل البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، ولدعم جهود التوصيل. وعقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حلقة نقاش بين الدورات بشأن الحق في الضمان الاجتماعي في عالم العمل المتغير[7]. وسلط فريق النقاش الضوء على الدور المهم للتعاون الدولي – بما في ذلك عن طريق إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، وإجراء إصلاحات لهيكل الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية – في توسيع نطاق الحيز المالي بغية إنشاء نظم ضمان اجتماعي مستدامة وشاملة للجميع. ونشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عدة تقارير[8] تؤكد على أهمية التعاون الدولي على التخفيف من التأثيرات الاجتماعية – الاقتصادية للجائحة.

9- ولا تزال الصلة بين التمتع بحقوق الإنسان ومنع نشوب الصراعات والأزمات تشكل أساس العمل الذي تضطلع به المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع في سياق إعطاء الأمين العام الأولوية للمنع و"التحول في اتجاه المنع". وتساعد الشراكة الاستراتيجية الجاري تطويرها بين المفوضية ومكتب دعم بناء السلام على ضمان أن تسترشد الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمعالجة الأسباب الجذرية الطويلة الأجل لنشوب الصراعات بحقوق الإنسان كأساس بالغ الأهمية لاستدامة السلام. وواصلت المفوضية نشر أفرقة الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك تزويدها بقدرات تحليلية للإنذار المبكر، داخل مكاتبها الإقليمية، حيث تعمل مع الوجود الميداني ومكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القُطرية لتحديد التحديات التي تواجه حقوق الإنسان كجزء من التحليلات القُطرية المشتركة. ودعمت المفوضية أيضاً تحليل المخاطر القائم على حقوق الإنسان في المقر بنيويورك، عن طريق 'مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات' والاستعراضات الشهرية الإقليمية. وشاركت المفوضية في رسم السياسات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضمان تعميم النهج القائم على حقوق الإنسان. وقامت المفوضية، في إطار المجموعة العالمية للحماية والمجموعة الصحية العالمية، بإذكاء الوعي بشأن الأشخاص الذين تُركوا خلف الركب ودعت إلى دمج الفئات الضعيفة في عملية الاستجابة للأزمات.

10- ودعمت المفوضية الآليات[9]، وقامت ببحوث ونشاط مناصَرة[10]، ونشرت تقارير[11]، وأعدّت أدوات[12] بشأن الحق في التنمية، والتعاون والتضامن الدوليين. واضطلعت المفوضية بأنشطة توعية،

(5) انظر الوثيقة A/HRC/49/34.

(6) الوثيقة A/HRC/49/35.

(7) الوثيقة A/HRC/49/33.

(8) الوثيقة A/HRC/49/28، والوثيقة A/HRC/49/33، والوثيقة A/HRC/49/34، والوثيقة A/HRC/49/35، والوثيقة E/2020/63.

(9) الآليات الفرعية لمجلس حقوق الإنسان.

(10) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx.

(11) انظر الوثيقة A/HRC/48/26، والوثيقة A/HRC/47/47، والوثيقة A/76/249.

(12) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/InformationMaterials.aspx.

وبناء قدرات[13]، وتشجيع الحوار[14] بشأن تفعيل الحق في التنمية في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع جامعة السلام والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة. ومع التأكيد، في جملة أمور، على واجب التعاون وعلى التوزيع العادل لفوائد التنمية، كانت الجهود المعزَّزة لتعميم الحق في التنمية تهدف بصورة خاصة إلى معالجة التفاوتات بين البلدان في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي والتأهب والوقاية، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط الشراكات العالمية وتعزيز وسائل التنفيذ. وركزت هذه المساعي، في جملة أمور، على تعددية الأطراف الفعالة، والوصول العالمي إلى لقاحات كوفيد-19، والتمويل المستدام، واتساق السياسات، والحيز المالي والسياساتي، وتخفيف الديون، والتدفقات المالية غير المشروعة، واتفاقات الاستثمار، والوصول إلى الطاقة والتكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وجرى تناول التعاون العالمي في أحداث شملت الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات في أيار/مايو 2021 بشأن إسهام التنمية في تحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان، والاجتماع المتعلق بالتعاون المفيد للجميع في آذار/مارس 2022[15].

11- وفي إطار المشاركة المستمرة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تحقيق أهداف طموحة وإلى إدراج الحق في التنمية وغيره من حقوق الإنسان[16] في مشروع برنامج عمل الدوحة[17]. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظمت المفوضية مناقشات بشأن إعمال هذه الحقوق والمساواة بين الجنسين في أقل البلدان نمواً[18]، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي الدولي والتخفيف من الديون الخارجية.

12- وشاركت المفوضة السامية في حوار مؤتمر قمة قادة العالم بشأن انعدام المساواة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر للتجارة والتنمية[19]. وكررت دعوتها إلى تعزيز التضامن الدولي وإنهاء النزعة الوطنية في مجال اللقاحات، باعتبار ذلك اختباراً حاسم الأهمية للالتزامات العالمية بإنهاء أوجه انعدام المساواة. وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر للتجارة والتنمية، ألقى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان كلمة أمام المنتدى التجاري السنوي بشأن الانتعاش الأخضر والشامل، في حزيران/يونيه 2021. وعززت المفوضية شراكتها مع مؤسسة فريدريش إيبرت واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحليل تأثيرات الاتفاق المُنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على حقوق الإنسان.

13- واعترافاً من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن جهود مكافحة الفساد وجهود تعزيز حقوق الإنسان يعزز بعضها بعضاً، نظراً إلى أن كلتيهما تتطلبان المساءلة والمشاركة والشفافية، فإنها أعدّت مبادئها الموصى بها المتعلقة بحقوق الإنسان واسترداد الأصول[20]. وهي مبادئ مصممة لدعم التعاون

(13) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/intro-training-on-rtd-and-sdgs.aspx and https://www.upeace.org/departments/e-course-on-the-right-to-development .

(14) انظر الرابط: https://www.facebook.com/groups/righttodevelopment/permalink/697777361396969/.

(15) انظر الرابط: https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/49session/Pages/Panel-discussions.aspx.

(16) انظر، على سبيل المثال، الرابط: https://www.un.org/ldc5/ldc-future-forum-programme-panel2، والرابط: https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/pdf/a-conf-219-2021-ipc-crp2-_dpoa_rev4_20_dec.pdf.

(17) انظر الرابط: https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/pdf/a-conf-219-2021-ipc-crp2-_dpoa_rev4_20_dec.pdf.

(18) انظر، على سبيل المثال، الرابط: https://indico.un.org/event/20108/material/poster/7.pdf.

(19) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/TradeandInvestment.aspx.

(20) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OHCHR-RecommendedPrinciplesHumanRightsAssetRecovery_0.pdf.

الدولي في سياق استرداد الأصول عن طريق تبيان تفاصيل نهج قائم على حقوق الإنسان لاسترداد عائدات الفساد وإعادتها، وعن طريق تقديم أفضل الممارسات. ويُنص في المبدأ 4 على أنه "ينبغي أن تضمن الدول الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تقديم المساعدة والتعاون الدوليين من أجل مكافحة الفساد وغسيل الأموال ومن أجل استعادة الأصول المسروقة".

14- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ثلاثة أحداث أخرى في إطار سلسلة حوار هيرنان سانتا كروز[21]: في أوكرانيا (في نيسان/أبريل 2021) بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية؛ وفي غينيا (تموز/يوليه 2021) بشأن العلاقات المتبادلة للحق في التنمية مع تغير المناخ وحماية البيئة، ومع المشاركة والتماسك الاجتماعي، ومع مجموعة الـ 77 والصين؛ وفي كوستاريكا (في كانون الأول/ديسمبر 2021) بشأن منظور إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بخصوص إمكانية التقاضي بشأن الحقوق البيئية وأوجه ترابطها مع التنمية والاستدامة والسلام.

15- وأسهمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الجهود المستمرة المشتركة بين الوكالات الرامية إلى تعزيز الاعتراف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وإعماله عالمياً، بما في ذلك عن طريق فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة وجماعة الممارسين المرتبطة بالمفوضية وببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وشاركت المفوضية في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودعت إلى إدراج حقوق الإنسان والنهج القائم على حقوق الإنسان في نتائج المؤتمر. ونظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان لكبار السن، بهدف هو، في جملة أمور، تحديد فرص التعاون والعمل، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي، لتنفيذ نهج شامل لجميع الأعمار للعمل المناخي يعود بالفائدة على الناس وكوكب الأرض على السواء. وقامت المفوضية، عن طريق وجودها الميداني في كينيا والمكسيك، بتنفيذ مشروع لتحفيز العمل البيئي القائم على الحقوق. وفي إطار نداء العمل من أجل حقوق الإنسان، أسهمت المفوضية في التزام مشترك لرؤساء وكالات الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز حق الأطفال والشباب والأجيال القادمة في بيئة صحية والمشاركة الهادفة في صنع القرار، وشاركت في قيادة إعداد توجيهات على نطاق المنظومة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

16- وعملت المفوضية في شراكة مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف وآليات المساءلة المستقلة الخاصة بها، وكذلك مع الشركاء من المجتمع المدني، من أجل تعزيز السياسات التشغيلية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإجراءات الأعمال الانتقامية وعمليات المساءلة. وكانت الأهداف الرئيسية هي التأثير بصورة إيجابية على السياسات التشغيلية لمؤسسات تمويل التنمية وتعزيز آليات المساءلة التي تشرف على تنفيذ هذه السياسات. ونظمت المفوضية أيضاً مشاورات نهائية هادفة مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن مشروعها المعنون "الوصول إلى حلول في مجال تمويل التنمية"، ووضعت اللمسات النهائية على هذا النص من أجل النشر.

17- وأجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تدريباً لتعزيز تنفيذ مجتمع الأعمال التجارية في رواندا وسري لانكا للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اضطلعت المفوضية، بالتعاون مع شركاء محليين وإقليميين ودوليين، بعقد الحوار المتعلق بخطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في منطقة شرق إفريقيا والقرن الأفريقي. وجمع هذا الحوار خبراء وممارسين معاً من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقطاع الأعمال، وحفَّز عملية وضع واعتماد خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كخطوة أولى نحو تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية

(21) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/hernan-santa-cruz-dialogues.aspx.

بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان في أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير 2022، عززت المفوضـية مشـاركتها لدعم إعداد خطط العمل الوطنية بشـأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسـان في ليبيريا وموزامبيق وتنفيذ خطة العمل الوطنية لأوغندا. واستمرت المشاركة في أمريكا اللاتينية، ولا سيما عن طريق مشروع السلوك التجاري المسـؤول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نُفِّذ بالاشـتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي. وتولّت المفوضية التنسيق لجماعة ممارسات حكومية دولية بشأن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في بلدان أمريكا اللاتينية، ونظمت المنتدى الإقليمي السـادس المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسـان، الذي جمع معاً ممثلين عن الحكومات ومؤسسات الأعمال والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أيلول/سبتمبر 2021.

18- ودعمت المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان منتدى المسـاواة بين الأجيال وشـاركت فيه، بغية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور إعلان ومنهاج عمل بيجين، حيث تعهدت المفوضة السامية بـ 12 التزاماً فردياً وجماعياً للتعجيل بالمساواة بين الجنسين. كما أن المفوضية، جنباً إلى جنب مع الدول والمجتمع المدني والجهات الخيرية والقطاع الخاص، قد شاركت في قيادة ائتلاف العمل المعني بالحركات والقيادة النسوية التابع لمنتدى المساواة بين الأجيال، والذي تتولّى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تيسير شؤونه. وواصـلت المفوضـية تنفيذ حملة "أحرار ومتسـاوون"، بوسـائل منها الحملات الوطنية، للدفاع عن حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين وأحرار الهوية الجنسانية وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع "الميم+"). ودعَم المستشارون الإقليميون للشؤون الجنسانية شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان للنساء ومجتمع "الميم+". وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشـترك المعني بفيروس نقص المناعة البشـرية/متلازمة نقص المناعة المكتسـب (الإيدز) (UNAIDS) ووزارة الصـحة في أوغندا، اسـتحدثت المفوضـية وجرَّبت مجموعة مواد تدريبية لبناء وعي وقدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية بغية تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في تقديم خدمات الصـحة الجنسـية والإنجابية. ودعمت المفوضـية دمج التحليل الجنسـاني والنهج الذي محوره الضـحايا في أعمال هيئات التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسـان بشـأن العنف الجنسـي والعنف الجنسـاني. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دعمت المفوضـية الجهود الرامية إلى القضـاء على الممارسـات الضـارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسـري وتشـويه الأعضاء التناسلية للإناث.

19- وعززت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مناداتها بتعزيز التعاون والتضامن الدوليين بشأن حقوق الإنسـان لكبار السـن. ودعمت المفوضـية الفريق العامل المفتوح العضـوية المعني بالشـيخوخة فيما قام به من وضع مقترحات لإيجاد صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم. وشاركت المفوضية في قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030) عن طريق الجمع بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لضمان أن يتمكن كبار السن من تحقيق إمكاناتهم بكرامة وعلى قدم المساواة مع غيرهم وفي بيئة صحية.

20- وقد دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المحادثات التي دارت في البرازيل وأوكرانيا بشأن حقوق الإعاقة والصـحة العقلية، وبناء القدرات في بنما بشـأن الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة. وأسـهمت كذلك في تطوير استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2021-2030)، وفي الإصلاح القانوني في كوبا. وقامت المفوضـية، بالتعاون مع أعضـاء شـبكة العمل العالمي المعنية بالإعاقة، بدعم إعداد الالتزامات المتعلقة بإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع من أجل مؤتمر القمة العالمي المعني بالإعاقة، الذي نظمته النرويج بالاشتراك مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة.

21- وعززت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وكذلك حقوق السكان العديمي الجنسية حيث تشكل جماعات الأقلية أغلبيتهم. وتعاونت المفوضية مع مؤسسة 'اتحاد المساواة في الحقوق' (Equal Rights Trust) لتطوير دليل "حماية حقوق الأقليات: دليل عملي لإعداد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز"، وتعاونت مع منظمة حرية الفنون (Freemuse) للاحتفال بسلسلة 'فناني الأقليات وصوتها والمعارضة' التي تجمع معاً فناني الأقليات من أجل تقديم أعمال فنية بشأن حرية التعبير الفني. وواصلت المفوضية جهود بناء القدرات ونشاط الدعوة بشأن حقوق مجتمعات الروما، والتي شملت المشاركة في إطلاق مشروع الحقيقة (CHACHIPEN) والمشاركة مع حكومة أوكرانيا في إعداد استراتيجية الروما لما بعد عام 2020. ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 'المائدة المستديرة الافتراضية المعنية بالمساواة وعدم التمييز في مسائل الجنسية لإنهاء حالات انعدام الجنسية'، في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

22- وحددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43، جدول أعمال من أربع نقاط لتحقيق التغيير التحويلي من أجل إيجاد العدالة والمساواة بين الأعراق، يرتكز على التجارب التي عاشها الأفارقة والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، ويهدف إلى بناء مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة وإنصافاً، وضمان عدم "تخلف" هؤلاء السكان خلف الركْب. وفي وقت لاحق طلب المجلس، في قراره 21/47، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعزز عملها وتتخذ المزيد من الإجراءات على الصعيد العالمي بغية إحداث تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الأعراق. وأنشأ المجلس آلية خبراء دولية مستقلة للنهوض بالعدالة العرقية والمساواة من حيث إنفاذ القانون، مع التركيز على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي.

23- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة بغية دعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقادت المفوضية هي وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة عملية إعداد مذكرة توجيهية بعنوان "المسارات المنتظمة لقبول وبقاء المهاجرين الموجودين في أوضاع ضعف"[22]. كما أنها، بالاشتراك مع مكتب مكافحة الإرهاب، نشرت دليل المدرِّب بشأن حقوق الإنسان عند الحدود الدولية[23]، وتقدم تدريباً لموظفي الحدود وغيرهم من أصحاب المصلحة بغية تعزيز اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة الحدود. وعملت المفوضية مع شركاء محليين لتنفيذ مجموعة "انهض من أجل المهاجرين" (#StandUp4Migrants)[24]، وهي مجموعة أدوات وحملة لتحويل الروايات الضارة عن الهجرة إلى روايات تحمل الأمل والقيم المشتركة. وعززت هذه المجموعة قصص اللاجئين هم والمدافعون عن حقوق المهاجرين في اليوم العالمي للاجئين، وتعاونت مع حملة "أحرار ومتساوون" (Free & Equal) ومع المنظمة الدولية للهجرة من أجل تسليط الضوء على قصص المهاجرين من "مجتمع "الميم+" (LGBTIQ+).

24- ودخلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في شراكة مع منظمة العفو الدولية ومنظمة سوكا غاكاي الدولية لتطوير أداة تعليمية متعددة الوسائط تعتمد على القصص الملهِمة الخاصّة بمعلمي حقوق الإنسان الشباب. وبعد دعوة عالمية إلى تقديم ترشيحات، وجهتها بصورة مشتركة مع عدة منظمات، جرى اختيار سبعة معلمين في مجال حقوق الإنسان – من جنوب إفريقيا وساموا وصربيا وقيرغيزستان والمغرب

(22) انظر الرابط: https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/guidance_note-_regular_pathways_for_admission_and_stay_for_migrants_in_situations_of_vulnerabilty_final.pdf.

(23) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/HR-InternationalBorders.aspx.

(24) انظر الرابط: https://www.standup4humanrights.org/migration/en/index.html.

والمكسيك واليابان – للظهور في الأداة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلقت الشراكة سلسلة محادثات مع الشباب بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل الشباب وبهم.

25- وقد تفاعلت الجهات الفاعلة القائمة على العقيدة تفاعلاً متزايداً مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان عن طريق إطار "الإيمان من أجل الحقوق"[25]. وتعاونت المفوضية مع المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية ومع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة في برنامج للتعلم من الأقران مع القادة الدينيين والمنظمات الدينية فيما يتعلق بخطاب الكراهية، والجرائم الفظيعة، والأقليات الدينية أو المعتقدية، والمواقع الدينية، والحوار بين الأديان، والمساواة بين الجنسين. ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان هي والمفوضية الأوروبية فعاليات للتعلم بين الأقران بشأن استخدام مجموعة أدوات "الإيمان من أجل الحقوق" (#Faith4Rights)[26] في سياق خطة العمل الجنسانية الثالثة للاتحاد الأوروبي، التي تدعو الاتحاد الأوروبي إلى دعم تعبئة الجهات الفاعلة الدينية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع إطار الإيمان من أجل الحقوق[27].

26- وقادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهداً مشتركاً بين الوكالات لوضع مؤشرات لقياس تأثيرات جائحة فيروس كوفيد-19 على حقوق الإنسان والتأثيرات التي تلحق بهذه الحقوق نتيجةً لجهود التخفيف من الجائحة والتعافي منها التي تبذلها كل من الأمم المتحدة والدول، والتي جرى دمجها في خطط الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية وفي أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأسهمت المفوضية في الإصدار الثالث من منشور *"كيف تغير جائحة كوفيد-19 العالم: منظور إحصائي"*، جرى تجميعه بالاشتراك مع 36 منظمة دولية تولّت عقدها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية. وقامت المفوضية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، بإعداد وحدة مستقلة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات من أجل الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات. وشاركت المفوضية، جنباً إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجان الاقتصادية الإقليمية، في تنظيم حلقات دراسية على الإنترنت بشأن مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في مناطق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2- الوجود القُطري والإقليمي

27- أضفى المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الطابع الرسمي على مشاركته في المنتدى المشترك بين الوكالات المعني باللاجئين والمهاجرين من جمهورية فنزويلا البوليفارية. ودعم المكتب الشبكات النسائية بشأن استخدام القانون لحماية الحقوق الجنسية والإنجابية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، ونظم حلقات عمل وحملات وتدريباً بشأن حقوق المرأة في بليز وبنما والسلفادور. وقدَّم المكتب الإقليمي الدعم إلى "مشاورة إقليمية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في الأمريكتين والكاريبي". ورصد المكتب أيضاً حرية التعبير في السلفادور ونيكاراغوا، وساعد السلطة القضائية في كوستاريكا في اعتماد منظور جنساني في إصدار الأحكام.

(25) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FaithForRights.aspx.

(26) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/Press/faith4rights-toolkit.pdf.

(27) انظر الرابط: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52020JC0017&from=EN, p. 3.

28- وواصل المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. ونظم حواراً استراتيجياً بين المفوضة السامية والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، بقصد الإسهام في إقامة شراكة استراتيجية. وتولّى المكتب الإقليمي تنسيق ورقة مشتركة قُدمت من فريق الأمم المتحدة في بروكسل في نيسان/أبريل 2021، تعكس وجهات نظر وتوصيات بشأن حقوق كبار السن طرحتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد المكتب مشاورة للمجتمع المدني بشأن حماية الصحفيين والحرية الإعلامية والتعددية، أسهمت في إثراء حوار سياساتي رفيع المستوى متعدد أصحاب المصلحة في شباط/فبراير 2022. وجرى تنظيم ذلك بصورة مشتركة مع اليونسكو تحت رعاية وزارة خارجية بلجيكا وبدعم من هولندا.

29- ونظم المكتب القُطري للمفوضية في تشاد حلقة عمل في أيلول/سبتمبر 2021 لإطلاق المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي والموجَّه إلى قوات الأمن الداخلي، بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء عمليات إنفاذ القانون في تشاد وموريتانيا والنيجر. وأسهمت استراتيجية الرصد الخاصة بالمكتب في الرصد المنهجي للمظاهرات التي نُظمت أثناء فترة الانتخابات، ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان، والإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ودعا المكتب القُطري إلى تعميم حقوق الإنسان في خارطة الطريق الحكومية من أجل تحقيق فترة انتقالية ناجحة. وتولّى المكتب، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تنظيم حلقة عمل لـ 68 مراقباً لحقوق الإنسان تابعين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

30- وعمل المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا مع منظمات المجتمع المدني بشأن القضايا المتصلة بالأراضي، ونظم منتدى بشأن "الحق في الأرض في سياق التنمية الريفية في كولومبيا" بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعزز المكتب الفريق العامل المعني بالنوع الاجتماعي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعقد ثماني دورات عمل في عام 2021. وتولّى المكتب القُطري دور الأمين التقني لنقاط الاتصال المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالقضايا الإثنية. وتولّى المكتب القُطري، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والكنيسة الكاثوليكية، تيسير المحادثات بين الحكومة الوطنية واللجنة الوطنية للإضراب.

31- وقدم المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا التدريب للعديد من المؤسسات، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الطاقة والمعادن، واللجنة الرئاسية للسلام وحقوق الإنسان، والشرطة المدنية الوطنية، ومكتب المدعي العام، والمحكمة الدستورية. والمعهد الوطني للغابات، بشأن العديد من القضايا، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والأشخاص الضعفاء، والمسائل الجنسانية وحقوق المرأة. كما أن هذا المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد ساعد في إنشاء السجل الاجتماعي للأسر المعيشية وشارك في أفرقة عاملة معنية بالصراع الزراعي. واستحدث المكتب القُطري أدوات تربوية لكلية الدراسات القضائية، وعقد حلقات دراسية بالاشتراك مع تلك المدرسة والمحكمة العليا.

32- ودعا المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في غينيا الحكومة إلى إصلاح اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان وإلى إنشاء آلية وطنية جديدة للإبلاغ والمتابعة. كما قام، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، بتنفيذ مشاريع تتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع النزاعات بين المجتمعات. ودعت المفوضية أيضاً إلى إصدار القانون الذي يحمي حقوق الأشخاص المصابين بالمَهَق، ودعمت الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالمَهَق. ومتابعةً لحوار هيرنان سانتا كروز الثالث، نظمت المفوضية حلقتين دراسيتين بشأن أهلية التقاضي بشأن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية لـ 50 قاضياً و47 محامياً.

33- ووقَّع المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في هندوراس على مذكرة تفاهم مع مكتب المدعي العام لتعزيز التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ووصول الضحايا إلى العدالة. وقدم المكتب المساعدة التقنية إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتصميم آلية إنذار مبكر لمنع العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى آلية الحماية الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان بغية تيسير التبادل المباشر فيما بين آليات الحماية في أمريكا اللاتينية. كما دعم المكتب القُطري مؤسسات الدولة المعنية بخطة إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، والمؤسسات الانتخابية في السياق الانتخابي، ما أسهم في إجراء انتخابات سلمية وتشاركية لم يسبق لها مثيل.

34- وفي الفلبين، دعمت المفوضية وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بحقوق الإنسان، الذي وقَّع عليه المنسق المقيم والحكومة في 22 تموز/يوليه 2021. وهذا البرنامج المشترك، الذي وُضع لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/45، بالتعاون مع الحكومة ولجنة حقوق الإنسان وجهات المجتمع المدني الفاعلة، يتصدّى للتحديات الرئيسية القائمة في مجال حقوق الإنسان.

35- ونشر الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول ورقة مناقشة بشأن آثار الحق في التنمية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وتحت عنوان الحق في التنمية، نظرت هذه الورقة في التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفتها الجهة الرئيسية المسؤولة، وفي التزامات المجتمع الدولي من حيث (أ) تقديم المساعدة؛ و(ب) والذهاب إلى أبعد من المساعدة الإنسانية؛ و(ج) فرض الجزاءات؛ و(د) العلاقات التجارية والاستثمارية؛ و(هـ) نزع السلاح. ولزيادة الوعي وتعزيز الحوار البناء بشأن الحق في التنمية، عقدت المفوضية حلقة نقاش في المنتدى الكوري العالمي للسلام – وهو منتدى متعدد الأطراف تستضيفه وزارة التوحيد في جمهورية كوريا لمناقشة السلام وتوحيد شبه الجزيرة الكورية.

36- ونفذ المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تونس، بالتعاون مع اليونسكو وهولندا، مشروعاً بشأن "تمكين نظام التعليم والمجتمعات المدرسية عن طريق تعزيز حقوق الإنسان، وتعليم المواطنة العالمية، ومحو الأمية الإعلامية". وفي إطار مشروع الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو المشروع الذي يُنفَّذ مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه 2021، حلقة عمل بشأن "النُّهج الشاملة والمتطلبات الأساسية للتنمية مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة". وواصلت المفوضية أنشطتها في إطار المشروع الممول من ألمانيا لتعميم حقوق الإنسان لدى الأئمة. ودعت المفوضية إلى حرية التعبير، بالاشتراك مع اليونسكو، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس، ومجلس أوروبا، و"مراسلون بلا حدود" وجهات أخرى، واحتفلت باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، بالاشتراك مع اليونسكو، ومنظمة المادة 19، ومجلس أوروبا، والاتحاد الوطني للصحفيين.

37- ونسقت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التقارير المشتركة المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان مع الفريق القُطري. وقامت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمثيل الفريق القُطري في فريق عامل لتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وبالمشاركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عملت البعثة مع المدافعات عن حقوق الإنسان ووضعت قائمة بمؤشرات الإنذار المبكر بشأن العنف الجنسي المرتبط بالصراع. كما أنها، بالمشاركة مع منظمة الصحة العالمية، دافعت عما للعاملين في مجال الرعاية الصحية من حقوق تتعلق بإيجاد أوضاع عمل عادلة ومواتية. وتعاونت بعثة الرصد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مشروع صندوق لبناء السلام المشترك يرمي إلى إشراك الشباب من شرق أوكرانيا في تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، كما تعاونت مع بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تسجيل الخسائر المدنية وحماية المدنيين في سياق الصراع المسلح. وعملت بعثة الرصد مع مجلس أوروبا على اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بجماعة الروما.

3- إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

38- نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقات عمل افتراضية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وللمكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات حكومية أخرى في الجزائر وجمهورية مولدوفا والفلبين ومنغوليا. كما قدمت حلقات عمل حضورية في مصر وكينيا وأوغندا. وقدمت للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وللمكاتب الإحصائية التوجيه والمشورة التقنية والموارد لتمكينها من إقامة علاقات تعاون رسمية لتصنيف البيانات وإدماج حقوق الإنسان في إحصاءات التنمية الرسمية. ووُضعت مذكرات تفاهم بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بما لا يقل عن 11 بلداً. وفي عام 2021، جرى التوقيع على أربعة اتفاقات تعاون جديدة بشأن مؤشرات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، في ألبانيا[28]، والأردن[29]، ومنغوليا[30]، والفلبين، وجمهورية مولدوفا.

39- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/43، نظمت المفوضية، في كانون الثاني/يناير 2022، الاجتماع الرابع بين الدورات للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وذلك بخصوص موضوع "الاستثمار في الانتعاش المستدام، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز الشراكات: نحو عقد اجتماعي مجدَّد يرتكز على حقوق الإنسان"، مع التركيز على الهدفين 5 و17 من أهداف التنمية المستدامة. ومكّن الاجتماع من استعراض التدابير والمبادرات التي أثبتت فعاليتها في حماية وتعزيز الشراكات، والمشاركة العامة، وحيّز المجتمع المدني، والمساءلة في جهود الانتعاش القائمة على حقوق الإنسان. وناقش أيضاً كيفية زيادة توافر بيانات مصنفة عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة، هي والبيانات التي تكشف عن التمييز بين الجنسين، بغية رصد التقدم المحرز في السياسات القائمة على حقوق الإنسان والسياسات والمحقِّقة للتحوُّل في المسائل الجنسانية. وسلط الاجتماع الضوء كذلك على الممارسات الجيدة لدى الدول لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى تحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات من أجل دعم جهود الانتعاش القائمة على حقوق الإنسان والقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل. وسيُستفاد بالنتائج المتحققة كمدخلات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2022.

4- تعزيز دور المجالس النيابية في مجال حقوق الإنسان

40- في حزيران/يونيه 2021، وقَّعت المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي مذكرة تفاهم بغية زيادة التعاون والتنسيق المتبادلين، بما في ذلك بشأن الحق في المشاركة في الشؤون العامة وزيادة الدعم للجان المتخصصة في مجال حقوق الإنسان داخل المجالس النيابية.

41- وفي سياق عملية بناء القدرات وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقى رئيس المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في غينيا بأكثر من مائة عضو من أعضاء المجلس النيابي في الجمعية الوطنية السابقة لغينيا (حُلت في 5 أيلول/سبتمبر 2021)، بشأن موضوعي "الحق في التنمية" و"دور المجلس النيابي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها" في 27 أيار/مايو 2021.

(28) انظر الرابط: http://mail.instat.gov.al/media/7584/ap-1307-memorandum-mirekuptimi.pdf.

(29) انظر الرابط: https://www.nchr.org.jo/ar/الاخبار/الوطني-لحقوق-الإنسان-و-الإحصاءات-العامة-يوقعان-مذكرة-تفاهم/.

(30) انظر الرابط: https://en.nhrcm.gov.mn/news/online-workshop-successfully-held-on-the-introduction-to-human-rights-based-approach-to-data-and-indicators-for-sdg-and-human-rights-reporting-in-mongolia/.

42- وفي تموز/يوليه 2021، نظم المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة عمل لبناء القدرات بشأن "الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية للمرأة" من أجل شبكة البرلمانيات الكاميرونيات. وحضرتها 67 برلمانية وترأستها نائبة رئيس الجمعية الوطنية. وكان هذا بداية شراكة بين المكتب الإقليمي وشبكة البرلمانيات والمجلس النيابي في البلد من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء الضعيفات الحال في سياق جائحة كوفيد-19.

5- تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان

43- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعم الحكومات لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ولتعزيز قدرات هذه المؤسسات على أداء ولايتها وفقاً للمعايير الدولية (مبادئ باريس). وواصلت المفوضية العمل كأمانة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، ناقش الاجتماع الاستعراضي السنوي الحادي عشر للشراكة الثلاثية بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتنفيذ نداء العمل من أجل حقوق الإنسان. كما نظرت هذه الجهات في الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تحسين التوجيهات بشأنها.

44- وقدمت المفوضية خدمات استشارية لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غينيا-بيساو، وإلى لجنة حقوق الإنسان والإدارة العامة لإسواتيني من أجل رصد الاضطرابات والإبلاغ عنها. وقدمت المفوضية المشورة بشأن التعديلات المراد إدخالها على التشريعات المتعلقة بلجنتي حقوق الإنسان في غابون والسودان. ونظمت المفوضية حلقات عمل من أجل أمانة المظالم (Defensoría del Pueblo) في بنما بشأن التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ومن أجل الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومن أجل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر بشأن البيانات والمؤشرات. كما أجرت المفوضية تقييماً لاحتياجات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، وعقدت الاجتماع السنوي لنقاط الاتصال الخاصة بآليات حقوق الإنسان الإقليمية من أجل تبادل أفضل الممارسات والخبرات.

45- وقدمت المفوضية، عن طريق وجودها الميداني في كل من أوكرانيا وتشاد وصربيا والنيجر، وفي أمريكا الوسطى، إلى جانب أماكن أخرى، خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية وتدريب لمراقبي حقوق الإنسان والموظفين الحكوميين والهيئات القضائية ومنظمات المجتمع المدني وجهات أخرى، للمساعدة في تشكيل ملامح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرتها على دعم حقوق الإنسان ومراقبتها.

6- إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية لتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عن هذه الآليات

46- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان القيام، عن طريق برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات، بدعم إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية لأغراض تقديم التقارير والمتابعة. ففي الربع الأخير من عام 2021، نظمت المفوضية خمس مشاورات إقليمية لهذه الآليات الوطنية، بناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان[31]. وجمعت هذه المشاورات معاً أكثر من 700 شخص، من بينهم ممثلو الدول وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، الذين تبادلوا الخبرات والدروس المستفادة بشأن الآليات الوطنية. وستُعرض نتائج وتوصيات هذه المشاورات على المجلس.

(31) انظر الوثيقة: A/HRC/42/30.

7- التمكين للمشاركة العامة وللحيّز المتاح للمجتمع المدني ولإيجاد بيئة آمنة لهذا المجتمع

47- متابعةً لخطتنا المشتركة، التي سلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى تنفيذ نداء العمل من أجل حقوق الإنسان ومذكرة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية حيز المجتمع المدني وتعزيزه، كشرطين مسبقين لبناء الثقة وإنشاء عقد اجتماعي جديد، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في تفاعلها مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الدعوة إلى وضع أصوات الناس في صميم جهود تحقيق التنمية والسلام. وقادت المفوضية فريق العمل المعني بالحيّز المدني التابع للأمم المتحدة في إطار نداء العمل من أجل حقوق الإنسان، بغية تنفيذ تدابير لتحسين المشاركة والحماية عبر ركائز الأمم المتحدة طبقاً للمذكرة التوجيهية. وركز فريق العمل على تحديد الممارسات المبتكرة، مثل تيسير مشاركة المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة عن طريق المشاركة عبر الإنترنت، وعكْس قضايا حيّز المجتمع المدني في البرمجة القُطرية للأمم المتحدة، وتقديم المشورة بشأن حيز المجتمع المدني في المجال الرقمي.

48- وفي شراكة مع شبكة الحوكمة المفتوحة لأوروبا، أسهمت المفوضية في تنظيم معتكف عن ممارسة الديمقراطية والحوكمة من أجل موظفي الخدمة المدنية والمجتمع المدني في أوروبا، بهدف تعزيز فهم الحق في المشاركة في الشؤون العامة وأساليب إعمال هذا الحق.

49- ورصدت المفوضية حقوق الإنسان، ودعت إلى تقديم المساعدة التقنية في سياق العمليات الانتخابية وقدمتها بالفعل، بما في ذلك في تشاد وغامبيا والكونغو والمكسيك وهندوراس. وشمل ذلك في بعض الحالات تعزيز قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على بذل جهود الإنذار المبكر وعلى رصد حقوق الإنسان أثناء الانتخابات.

8- إقامة العدل وإنفاذ القانون

50- نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدورة الثالثة لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن موضوع "وصول الجميع إلى العدالة على قدم المساواة: عنصر ضروري للديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان". وهذا المنتدى، الذي ترأسه المدير العام للمنظمة الدولية لقانون التنمية، قد شهد مشاركة 14 عضواً لفريق النقاش من 13 بلداً، وجمع معاً قضاة ومحامين وخبراء مستقلين تابعين للأمم المتحدة وأكاديميين ومدافعين عن حقوق الإنسان وممارسين للتنمية ونشطاء من المجتمع المدني وأفراداً لديهم قصصهم الخاصة بشأن الوصول إلى العدالة. وسلطت المناقشات الضوء على كيف أن الوصول إلى العدالة له أهميته المحورية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وعلى أهمية ضمان إيجاد عدالة محورها الناس وتسعى إلى التغلب على الحواجز البنيوية والعملية التي تواجَه، ولا سيما من جانب من هم في أوضاع ضعف، في الوصول إلى العدالة.

9- التصدّي لخطاب الكراهية

51- تعاونت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع المؤتمر اليهودي العالمي لتنظيم معارض وحلقات نقاش لمكافحة معاداة السامية. وفي حزيران/يونيه 2021، نظم المكتب القُطري للمفوضية في اليمن، بالاشتراك مع مجموعات "الاتحاد الوطني من أجل تنمية أفقر الفئات"، حلقة عمل بشأن خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية ضد المجتمعات المهمشة والضعيفة. وقام مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جنباً إلى جنب مع مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، بنشر كتيب عن تحريك الجهات الفاعلة الدينية من أجل مكافحة خطاب الكراهية، ومنع التحريض على العنف، وبناء مجتمعات شاملة للجميع ومسالمة. ودعم هذا المكتب الإقليمي مبادرة لوضع مدونة قواعد سلوك للبرلمانيين في لبنان تهدف إلى مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز. ووضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان سياسات وأطر عمل قائمة على حقوق الإنسان من أجل استخدام التكنولوجيا الرقمية وإدارتها من جانب الدول وشركات التكنولوجيا، بما في ذلك بالتعاون مع فيس بوك وغوغل – يوتيوب وتويتَر، بغية تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتصدّي لخطاب الكراهية.

10- دمج حقوق الإنسان في العمل الإنساني

52- عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على ضمان دمج تحليل حقوق الإنسان والمناصَرة والاستجابة في سياقات الصراع في الاستجابة الإنسانية، التي تشمل التصدّي للأسباب الجذرية للصراعات. ويُطبَّق النهج القائم على حقوق الإنسان في سياقات الصراع عن طريق مشاركة المفوضية في الآليات الإنسانية مثل مجموعة الحماية والفريق القُطري للعمل الإنساني ودورة التخطيط للعمل الإنساني. وتسعى المفوضية إلى تأمين مشاركة السكان المتأثّرين في جهود التأهب والاستجابة والتعافي، وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وتعزيز قدرات ومساءلة المكلفين بالمسؤولية للوفاء بالتزاماتهم القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي عام 2021، قادت المفوضية مجموعتين وطنيتين وشاركت في قيادتهما، وأشركت الفرق القُطرية العاملة في المجال الإنساني، وشاركت في 18 استعراضاً عاماً للاحتياجات الإنسانية الاستراتيجية.

11- صناديق التبرعات والتعاون التقني

53- استمر صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، عن طريق مجلس أمنائه، في توسيع فرص تقديم التوجيه الاستباقي بشأن التعاون التقني وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول[32]. وتبادلت الدول بدرجة متزايدة الممارسات الجيدة والنتائج المتحقِّقة عن طريق التعاون التقني مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، على النحو المبين في قرارات مجلس حقوق الإنسان[33]. وفي عام 2021، واصل مجلس الأمناء تقديم المشورة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشركاء الأمم المتحدة الآخرين بشأن طرق تعزيز التعاون التقني، بما في ذلك ما يتعلق بـ "القضايا المستجدة" – الشواغل الناشئة في مجال حقوق الإنسان – كجزء من برنامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021.

54- وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، كان 368 6 شخصاً قد التحقوا بدورة التعلم الإلكتروني بشأن مجلس حقوق الإنسان، والتي أُطلقت في عام 2016 في إطار الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وكان من بين مَن التحق بها 1784 مشاركاً من هذه الدول. كما نظّمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقتي عمل إقليميتين على الإنترنت: لأفريقيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021، واستضافتها بشكل مشترك بوركينا فاسو وموريشيوس، ولآسيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021، وشاركت في استضافتها ملديف. وزادت عضوية هذه البلدان في المجلس ومكتبه – إذ كانت توجد في المجلس في عام 2021 عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً وثلاث دول جزرية صغيرة نامية.

باء- منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

1- الاستعراض الدوري الشامل

55- عند انتهاء الدورة الأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022، كان جرى خلال الجولة الثالثة استعراض تقارير جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. وفي المتوسط، تلقت الدول موضوع الاستعراض 230 توصية من 100 دولة، ما يمثل زيادة في التوصيات الواردة، وفي التوصيات التي قبلتها الدول في الجولة الثانية.

(32) انظر الوثيقة: A/HRC/49/93.

(33) انظر، على سبيل المثال، القرار 24/48.

وحوفظ حتى الآن على معدل مشاركة قدره 100 في المائة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، على الرغم من طرائق الاجتماعات الهجينة التي فرضها جائحة كوفيد-19.

56- وأُدرجت توصيات الاستعراض الدوري الشامل على نحو متزايد في التحليلات القُطرية المشتركة وفي أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في هذا ما حدث من ذلك استجابةً لنداء العمل من أجل حقوق الإنسان، وأصبحت هذه التوصيات جزءا لا يتجزأ من التخطيط والبرمجة من جانب كيانات الأمم المتحدة، تماشياً مع ولاياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

57- وقام المنسقون المقيمون والأفرقة القُطرية، عن طريق الأدوات التي استحدثتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان (رسالة للمفوضة السامية/مرفق، مصفوفة، رسوم بيانية معلوماتية) بتوسيع نطاق تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة من أجل دعم الحكومات وتعزيز القوانين والممارسات الأكثر امتثالاً لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية المصدَّق عليها.

58- ولدعم نشر التوجيهات العملية[34] التي وُضعت في إطار نداء العمل من أجل حقوق الإنسان، أُعد في أوائل عام 2022 تجميع من الممارسات الجيدة بشأن استخدام الاستعراض الدوري الشامل من جانب منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة، وهو تجميع أُعد في إطار مشروع يخضع لقيادة مشتركة من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

59- وعن طريق صندوقين استئمانيين (معنيين بالمشاركة[35] والتنفيذ[36])، طلبت الدول – ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية – المساعدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمشاركة في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل أو في مجلس حقوق الإنسان، أو التعاون التقني في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وإنشاء آليات وطنية لتقديم التقارير (الإبلاغ) والمتابعة وقواعد بيانات تتبُّع التوصيات الوطنية. كما أن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي اضطُلع بها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة قد عكست بدرجة متزايدة التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان.

2- هيئات المعاهدات

60- في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، دعت هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدول إلى اعتماد استراتيجيات تحويلية وشاملة ومتعددة الأطراف وقائمة على حقوق الإنسان عند وضع سياسات إعادة الإعمار ومعالجة المواضيع العالمية والمواضيع المتصلة بجائحة كوفيد-19 مثل التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي أو التحديات فيما بين الأجيال مثل تغير المناخ. وشجعت هيئات المعاهدات الدول على الخروج من أزمة جائحة كوفيد-19 بدرجة أكبر من التضامن، عن طريق تعزيز التزامها بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة الشاملة والمساواة والعدالة الاجتماعية، كضمانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

61- وأصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بياناً بشأن التلقيح الشامل الميسور التكلفة ضد فيروس كورونا، والتعاون الدولي، والملكية الفكرية[37]. ودعت اللجنة الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بالإسهام في تحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة على الصعيد العالمي، واستحداث استراتيجيات وآليات للإنتاج الكافي والتوزيع المنصف العالمي للقاحات كوفيد-19.

(34) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf.

(35) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/TrustFundParticipation.aspx.

(36) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/TrustFundImplementation.aspx.

(37) الوثيقة E/C.12/2021/1.

62- وفي الفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليه 2021، نظمت هيئات المعاهدات، بالتنسيق مع برنامج بناء القدرات، خمس حلقات دراسية إقليمية أو دون إقليمية للخبراء الأقران على الإنترنت بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الحق في الصحة العقلية، وذلك من أجل أوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا الناطقة بالإنكليزية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسلّمت النتائج والتوصيات التي خرجوا بها بالحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الهيئات الدولية والإقليمية وإلى تحديد أفضل لمستويات الكفاءة داخل الحكومة ومع الجهات الفاعلة الخارجية بغية إحداث تحوّل جذري في التعامل مع الصحة العقلية، يرتكز على نهج شامل قائم على حقوق الإنسان ينطلق من الشفافية والمساءلة.

63- وخلال حدث عام بُث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021[38]، أطلقت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين تعليقها العام رقم 5 بشأن حقوق المهاجرين في الحرية والتحرر من الاحتجاز التعسفي. وأكّدت اللجنة على أن الالتزام بالتحقيق في أي فعل من أفعال الاتجار الدولي بالبشر ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم يتطلب تعاوناً قضائياً من جميع الدول المعنية.

3- الإجراءات الخاصة

64- واصلت الإجراءات الخاصة الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد المكلفون بولايات على الحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وإلى التعاون والتضامن الدوليين من أجل مكافحة الجائحة بنجاح. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، حدد هؤلاء القضايا والاتجاهات وصاغوا المشورة، وأصدروا 158 نشرة صحفية وأرسلوا أكثر من 500 رسالة، وأعدّوا مبادئ توجيهية ورسائل عاجلة وأدوات مرجعية أخرى، وأصدروا خطابات مفتوحة، وروجوا لحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، وكرسوا 24 تقريراً رسمياً لتناول جوانب الجائحة[39].

65- ومتابعةً لـ 44 رسالة سبق إرسالها إلى منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، وشركات أدوية، دعا العديد من المكلفين بولايات الدول في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان حصول جميع الناس على لقاحات كوفيد-19 على قدم المساواة فيما بينهم وبما يشمل الجميع، وبخاصة أولئك الموجودون منهم في البلدان المنخفضة الدخل التي جرى إلى حد كبير استبعادها من الاستجابة العالمية[40].

66- وركزت الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة، على إصلاح هيكل الديون الدولية عن طريق دراسة نقاط الضعف فيه والقيود التي ترد عليه وتقييم الإصلاحات السابقة والإصلاحات المقترحة في الآونة الأخيرة[41] في هذا الصدد.

67- وناقش الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، كيف أعربت الدول والجهات الفاعلة الأخرى في سياق الجائحة عن التضامن الدولي للمساعدة على إعمال جميع فئات حقوق الإنسان على أكمل وجه[42].

(38) انظر الرابط: https://media.un.org/en/asset/k1c/k1cbu19tln.

(39) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx.

(40) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/10/information-note-experts-send-pharma-companies-states-eu-and-wto-letters.

(41) الوثيقة A/76/167.

(42) الوثيقة A/HRC/47/31.

68- وكرس الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان للحاجة إلى تجديد تعددية الأطراف في مواجهة الجائحة، وبحث إلى أي مدى شكلت هذه الجائحة اختباراً بالغ الأهمية للتعددية، وكيف يمكن أن تكون الجائحة فرصة لتعزيز تعددية الأطراف وجعلها أكثر فعالية وشمولاً للجميع بغية التصدي للجائحة هي والتحديات العالمية المستقبلية، مع تحقيق مثل هذا النظام في الوقت نفسه[43].

69- وقد أوصى المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، بإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية بغية زيادة مستوى الدعم المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل، ومن ثم مساعدتها على إيجاد حدود دنيا للحماية الاجتماعية والحفاظ عليها في شكل استحقاقات قانونية، ومساعدتها كذلك على تحسين قدرة نظم الحماية الاجتماعية على الصمود ضد الصدمات[44].

4- الآليات الفرعية لمجلس حقوق الإنسان

70- واصلت المفوضية دعم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية[45] ورئيسه - مقرره في الاضطلاع بولايتهما المتمثلة في وضع مشروع اتفاقية بشأن الحق في التنمية[46]. وأحد المبادئ العامة التي يقوم عليها مشروع الاتفاقية هو مبدأ التضامن الدولي، الذي يشمل واجب التعاون (انظر مشروع المادة 3(ز)). ويرد واجب التعاون بمزيد من التفصيل في مشروع المادة 13.

71- وأكّدت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية[47] على الأهمية المحورية للتضامن والتعاون الدولي والمسؤولية المشتركة عن إعمال الحق في التنمية[48]. وللتصدي للجائحة والتعافي منها، يجب على الدول: (أ) أن تعجّل بتفعيل هذا الحق في تعبئة وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ و(ب) أن تتخذ تدابير فردية وجماعية لإزالة العقبات المالية. وحددت آلية الخبراء كلاً من العنصرية والتمييز العنصري على أنهما عائقان من العوائق في سياق التعاون الدولي. وينبغي أن تجعل الدول من عدم التمييز والمشاركة الشاملة للجميع وتكافؤ الفرص من أجل التنمية مبادئ أساسية في الوفاء بواجبها في التعاون على تعزيز التنمية الدولية.

72- وأعاد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، في دورته التاسعة عشرة، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، تأكيد التزامه بعدم ترك أحد خلف الركب، وبالتعاون الدولي والتعددية وببناء الثقة لضمان المستقبل الذي نريده وذلك، في جملة أمور، عن طريق التصدّي لأوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز بجميع أشكاله. وحث الفريق العامل الحكومي الدولي الدول على اعتماد برامج لاستئصال شأفة الفقر والحد من الإقصاء الاجتماعي، على أن تُؤخذ في الحسبان احتياجات وتجارب الأفراد الذين يواجهون العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هم أو الجماعات التي تواجهها، ولتوسيع نطاق التعاون في تنفيذ هذه البرامج.

(43) الوثيقة A/HRC/48/58.

(44) الوثيقة A/HRC/47/36.

(45) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/WGRightToDevelopment.aspx.

(46) انظر الوثيقة A/HRC/WG.2/21/2، والوثيقة A/HRC/WG.2/21/2/Add.1.

(47) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/EMD/Pages/Expert-Mechanism-on-the-Right-to-Development.aspx.

(48) انظر الوثيقة A/HRC/48/63.

73- وعقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المنتدى الاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر 2021[49]، الذي ناقش مواضيع مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحقوق الإنسان، والتعاون والتضامن الدوليين، بحضور نحو 40 متحدثاً من 30 بلداً عبر كامل نطاق الجهات صاحبة المصلحة، وأكثر من 300 مشارك. وتضمن المنتدى حواراً بشأن التغلب على التحديات العالمية من أجل التعافي بشكل أفضل عن طريق التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

رابعاً- الطُّرق الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية

74- لقد حان الوقت الآن، على النحو المتوخى في خطتنا المشتركة، لإعادة تبني التضامن العالمي، بالارتكاز على كرامتنا الإنسانية وإنسانيتنا المشتركة وتنوعنا. وتشتمل التحديات العالمية الحالية المتعددة والمترابطة على أزمة كوكبنا الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع الأحيائي (البيولوجي) والتلوث؛ وعلى جائحة كوفيد-19، والظلم المرتبط باللقاحات، وتباين أوضاع التعافي الاقتصادي؛ والصراعات المسلحة؛ والأزمات الإنسانية. وتسلط هذه التحديات الضوء على الأهمية القصوى للشراكات في الحفاظ على الناس وكوكب الأرض والرخاء والسلام. ويشكّل التعاون الدولي الأداة الأساسية لحماية حقوق الإنسان، ولعكس أوجه انعدام المساواة والتفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، والتي لا تزال الأزمات الناشئة تكشف عنها وتفاقمها.

75- وإن تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة هو ونداء العمل من أجل حقوق الإنسان متكاملان ويعزز كل منهما الآخر في النهوض بالطيف الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز محورية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة. ويشتمل البناء بشكل أفضل في اتجاه عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد على تعددية جديدة ترتكز بقوة على حقوق الإنسان. وتُبيَّن في هذا التقرير أمثلة ملموسة عن كيفية إسهام المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تحقيق هذه الأهداف عن طريق التعاون الدولي.

76- والنُهج المتكاملة لا بد منها لمعالجة الترابط بين السلام وحقوق الإنسان والتنمية ولتحقيق هذه الأهداف الحتمية. وعلى النحو المتوخى في نداء العمل من أجل حقوق الإنسان، فإن ضمان أن تكون حقوق الإنسان هي أساس جميع الإجراءات العالمية التي تتخذها جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة، من الوقاية إلى بناء السلام إلى التنمية، سيدعم السلام المستدام والتقدم، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستفيد الجهود التعاونية المنسقة أيضاً في ضمان أن تكون حماية حقوق الإنسان في صميم العمل الإنساني. وانطلاقاً من واجب التعاون، سيؤدّي تفعيل الحق الإنساني في التنمية إلى تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

77- وإن تعزيز التعاون الدولي عن طريق المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحسين تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة والآليات الفرعية، سيُفيد في سد الثغرات في مجال حقوق الإنسان.

78- كما أن التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق البحوث والتحليل والتعاون المتعدد أصحاب المصلحة، سيُسهم في تلبية النداء الوارد في خطتنا المشتركة الموجَّه لإيجاد طرق جديدة لقياس التقدم نحو تكملة الناتج المحلي الإجمالي وتجاوزه. ويجب أن تدفع وسائل القياس الجديدة حقوق الإنسان والبيئة إلى الأمام جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي، على النحو المنصوص عليه في الحق في التنمية.

(49) انظر الرابط: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2021.aspx.

79- وعلى النحو المُبرَز في خطتنا المشتركة وفي نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، فإن الحيّز المتاح للمجتمع المدني أمر أساسي لتنمية الثقة وبناء عقد اجتماعي جديد. وينبغي تعزيز التعاون الدولي بغية تحسين الحيِّز المدني والحق في المشاركة في الشؤون العامة، ووضع صوت الناس في صميم جهود التنمية والسلام. وينبغي أن يُكبِّر التعاون الدولي صوت ودور الشباب والفئات الضعيفة والمهمشة في صنع القرار، هم والنساء والفتيات من بين هؤلاء السكان. ويَمنح الحق في التنمية كل إنسان وجميع الشعوب الحق في المشاركة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي التمتع بثمار هذه التنمية، على أساس المشاركة الحرة والفعالة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل لفوائدها، داخل البلدان وفيما بينها.

80- ويتعين على الدول، محلياً وعن طريق التعاون الدولي، أن تحشد الموارد لتمويل احتياجات الناس الأساسية تمويلاً كافياً. وهذا يتطلب خطوات مثل تدابير الضرائب التصاعدية، وتعزيز القدرة على تحصيل الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي وأشكال التجاوزات الأخرى، والتصدي للفساد وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

81- ويجب أن تضمن المؤسسات المالية الدولية أن تعزز برامجها وقروضها الحيز المالي للدول وقدراتها على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية. وينبغي أن تتجنّب المؤسسات المالية الدولية المشروطيات، مثل التكيّف الهيكلي وتدابير التقشف، التي تحد من قدرة الدول على تمويل وتنفيذ السياسات والخدمات العامة الضرورية للوفاء بحقوق الإنسان.

82- ولتحقيق التغيير التحويلي، يتعين على جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة ضمان أن يكون تصديها لفيروس كوفيد-19 والتعافي والوقاية منه والتأهب له مستندةً جميعاً إلى جميع الحقوق العالمية وغير القابلة للتجزئة - الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

83- ويمكن للتعاون الدولي أن يحوّل دفَّة التباينات في التعافي الاقتصادي التي يغذّيها انعدام المساواة في اللقاحات، بما في ذلك عن طريق تدابير الإغاثة الاقتصادية، والتحفيز المالي، وحِزم الحماية الاجتماعية. ويجب أن يمتد تخفيف أعباء الديون إلى جميع البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، بغية خلق حيز سياساتي ومالي للتوسّع في الإنفاق الاجتماعي ولتعزيز النظم الصحية.

84- ويلزم اتخاذ إجراءات متضافرة عاجلة من جانب الدول والجهات صاحبة المصلحة لتحويل لقاحات كوفيد-19 إلى منافع عامة عالمية - بما في ذلك عن طريق إزالة العقبات التي تعترض الحصول على اللقاحات والعلاجات، وتوسيع القدرات الإنتاجية، وزيادة الدعم لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (كوفاكس).

85- والتعاون الدولي أساسي لتحقيق طموحات خطتنا المشتركة فيما يتعلق بتوفير المنافع العامة، بما في ذلك وصول الجميع إلى الإنترنت بحلول عام 2030. ويتعين على الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لإتاحة الوصول إلى الإنترنت لأطفال المدارس أن تلتمس الدعم والتعاون الدوليين، بينما يتعين على الدول التي لديها الموارد أن تقدِّم الدعم المالي والمساعدة التقنية.

86- وجميع أشكال التعاون الدولي - بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون المتعدد أصحاب المصلحة - ضرورية للغاية لتحقيق طموحات خطتنا المشتركة ونداء العمل من أجل حقوق الإنسان. ولن يتحقّق إلّا لنظام متعدد الأطراف معاد تنشيطه وأكثر تشابكاً وشمولاً للجميع وفعالية النجاح في عدم ترك أي شخص أو مجتمع أو بلد خلف الركب.